الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ : ٣١ اكتوبر ٢٠٠٢

العراق.. بين سيناريوهات الحرب وما بعدها

مخاوف من اندلاع حرب أهلية أو انتشار الفوضى وعدم الاستقرار

العسكريون يضعون الخطط لرسم صورة المستقبل في غياب مبادئ الحكم

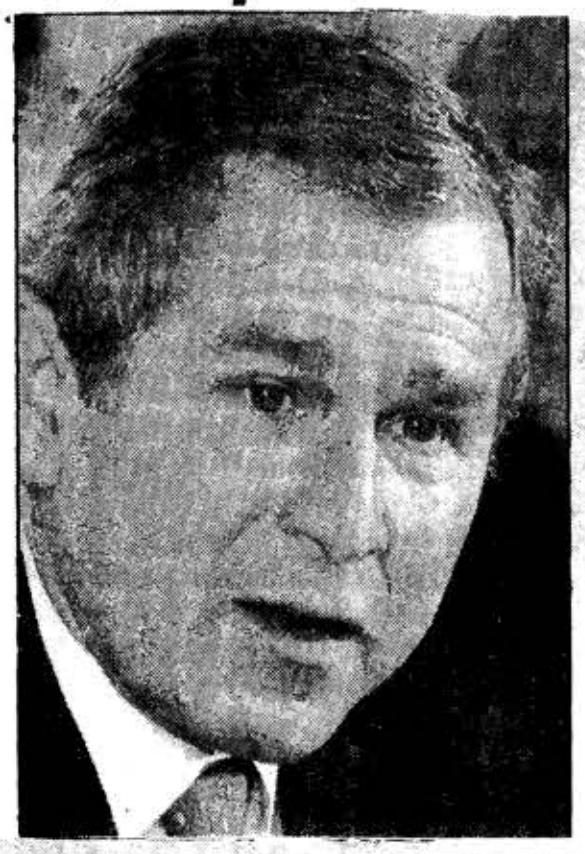

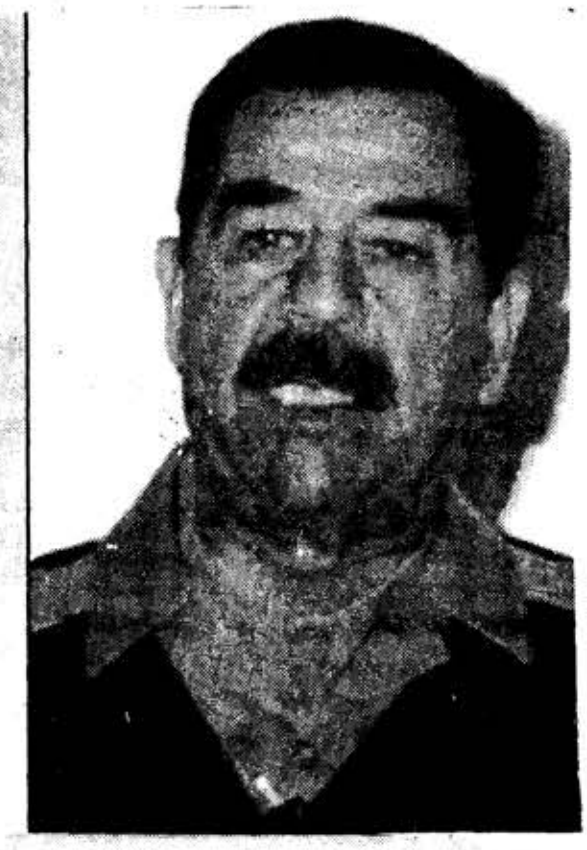

يبدو أن الحرب الأمريكية ضد العراق قد أصبحت أمرًا مؤكدًا، فبإعلان الكونجرس الأمريكي يوم ٢٠٠٢/١٠/١١ موافقته على منح الرئيس بوش تفويضًا باستخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام «صدام حسين» بزعم تهديده للأمن القومي الأمريكي وإخضاعه لقرارات الشرعية الدولية، شهدت الساحة السياسة الأمريكية مؤخرًا جدلاً واسع النطاق حول قضيتين، الأولى: تدور حول كيفية وآليات إسقاط نظام الرئيس العراقي التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك، والثانية: تتعلق بشكل وطبيعة نظام الحكم في عراق ما بعد صدام حسين ومجابهة التداعيات التي قد تترتب عليها، حيث نشطت الأوساط الرسمية والشعبية الأمريكية في طرح ومناقشة عدد من السيناريوهات للتعامل مع هاتين القضيتين، وذلك وسط تجاهل وصمت عربي غريب ومريب لما يُرتب لمستقبل المنطقة ككل وليس العراق وحده.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وفيما يتعلق بالقضية الأولى الخاصة بآليات وكيفية الإطاحة بنظام صدام حسين، تتداول الأوساط السياسية الأمريكية الآن ثلاثة سيناريوهات رئيسية: الأول: ويتمثل في محاولة اغتياله من خلال عناصر استخباراتية أو عملية عسكرية محدودة، وفي هذا الإطار قام بوش في منتصف يونيو ٢٠٠٢ بتكليف وكالة المخابرات المركزية «C.I.A» بالعمل على اغتيال صدام في حالة عدم تمكنها من أسره أو اعتقاله وتصوير الأمر على أنه عملية دفاع عن النفس. غير أن هذا السيناريو يواجه عدة عقبات تحد من إمكانية نجاحه، من ذلك ما ذكره مدير الوكالة «جورج تينت» بقوله: «إن فرص نجاح الـ CIA في الإطاحة بصدام بدون إجراء عسكري وضغوط اقتصادية ودبلوماسية، لا تتجاوز ١٠ . ٢٠٪ فقط، مشيرًا إلى أن العمل المخابراتي لوكالة المخابرات المركزية «CIA لابد أن ينظر إليه باعتباره إجراء تحضيريًا للضربة العسكرية، بحيث يكون لها وظيفة تحديد الأهداف وتكثيف جمع المعلومات على أرض العراق، وإقامة علاقات مع القادة المتوقعين في المستقبل إذا تم إسقاط صدام، بل إن واشنطن ترى أنه حتى في حالة نجاح مثل هذا السيناريو فإنه لن يحقق أهدافها المتمثلة في السيطرة على النفط العراقي وإيجاد حكومة موالية لها لا ترغب ولا تسعى إلى تطوير أسلحة دمار شامل.

أما السيناريو الثاني: الذي تم طرحه فيتركز حول تشجيع القيام بانقلاب عسكري داخل الجيش للإطاحة بالنظام، وهو ما ألمح إليه بوش في خطابه الأخير الذي ألقاه بمدينة «سنسيناتي» يوم ٢٠٠٢/١٠/٨، عندما دعا القادة العسكريين في العراق إلى عدم إطاعة أوامر صدام والتهديد بملاحقتهم ومعاقبتهم باعتبارهم مجرمي حرب في حالة إطاعة هذه الأوامر وخاصة إذا تعلقت باستخدام أسلحة محرمة، ويواجه تطبيق هذا السيناريو أيضًا عدة معوقات أهمها: سيطرة صدام حسين على الجيش وتصفيته المعارضين أولاً بأول مما يجعل اختراقه صعبا، بل إن أكثر التقديرات الأمريكية تفاؤلاً في هذا الصدد ترى أن فرص نجاحه لا تتعدى الـ ١٠٪ في الوقت الذي أشار فيه البعض إلى أنها لا تزيد على ١٪ فقط.

والسيناريو الثالث: والأكثر احتمالاً يتمثل في القيام بغزو عسكري شامل يتكون من قوات برية وجوية وبحرية وبالاستعانة بقوات المعارضة العراقية، وتؤكد تصريحات المسؤولين الأمريكيين أن هذا السيناريو هو أقربهم إلى التطبيق، حيث أكد بوش مرارًا إصراره على الإطاحة بنظام صدام حسين باعتباره يمثل تهديدًا للولايات المتحدة وإسرائيل والمنطقة كلها، كما كثفت واشنطن من تحركاتها واستعداداتها العسكرية، ووضعت العديد من الخطط العسكرية لغزو العراق ووضعت نحو ٢٥٠ ألف جندي أمريكي على أهبة الاستعداد، كما سربت العديد من التقارير التي تشير إلى أن موعد الهجوم سيكون خلال الخريف أو الشتاء المقبلين على أكثر تقدير.

قرار بالتفويض

وتعمل واشنطن حاليًا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يفوضها صلاحية استخدام القوة العسكرية تلقائيا ضد العراق رغم تأكيده نزع أسلحة الدمار الشامل لديه وأنه يوافق على إعادة المفتشين الدوليين للتأكد من ذلك دون قيد أو شرط، ومع هذا كثفت الولايات المتحدة وبريطانيا من جهودهما الدبلوماسية لاستصدار مثل هذا القرار حيث قام وزير خارجية بريطانيا جاك سترو بزيارة لفرنسا يوم ٢٠٠٢/١٠/٧ في حين قام توني بلير بزيارة خاطفة لروسيا يوم ٢٠٠٢/١٠/١٠ استهدفتا الضغط على موسكو وباريس لتغيير موقفهما الرافض لإصدار مثل هذا القرار، كما أجرى بوش اتصالات هاتفية مكثفة مع كل من شيراك وبوتن لنفس الهدف، غير أن هذه الضغوط باءت بالفشل حيث أكدت فرنسا يوم ٢٠٠٢/١٠/١١ موقفها الرافض لأي قرار يسمح باستخدام تلقائي للقوة، ودعت إلى العمل على إصدار قرارين: يهدد الأول باستخدام القوة العسكرية إذا رفض العراق الامتثال، ويجيز الثاني استخدام هذه القوة، وهو الموقف الذي تبنته كل من روسيا والصين.

ورغم ذلك، فإن حصول بوش على تفويض من الكونجرس يتيح له استخدام القوة ضد العراق، يؤكد أن واشنطن قد حسمت موقفها فيما يتعلق بسيناريو وآلية تغيير نظام الحكم في بغداد وهو اللجوء إلى القوة العسكرية، سواء تم ذلك بقرار من الأمم المتحدة أو بقرار منفرد. كما تشير إلى ذلك تصريحات المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين. غير أن هذا السيناريو يواجه صعوبة أخرى تتمثل في التداعيات المحتمل حدوثها في حالة سقوط حكومة صدام وشكل نظام الحكم المستقبلي،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فحتى الآن لم تتضح بعد صورة القيادة العراقية التي ستكون بعد صدام، هل هم ممن لديهم نوازع أوتوقراطية مثله، أم أن هناك زعامة تتبع الغرب ومازالت في المنفى يمكن أن تتقلد الأمور،أو ائتلافًا غير متجانس لقيادة العراق، أم تتولى واشنطن حكمه عسكريًا لفترة غير محددة؟.

وقد زاد الجدل حول هذه القضية مع تزايد المخاوف التي أبداها العديد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية وخارجها حول التداعيات التي يمكن أن تترتب على الإطاحة بصدام حسين مثل: اندلاع حرب أهلية أو انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في العراق، فعلى سبيل المثال طالب عضو مجلس النواب الأمريكي «إيكي سيكلتون» إدارة بوش بالكشف عن نواياها الحقيقية، قائلاً: «هناك احتمال حدوث كارثة حقيقية بعد إطاحة صدام، وأنا أود معرفة ما إذا كانت هناك خطة، وما هي تفاصيلها، وأود أن يؤكدوا لنا إذا ما كان العراق سيشهد سلامًا بعد توقف الحرب أم لا»، كما كرر عدد من المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى .طبقًا لما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست» في عددها الصادر يوم ٢٠٠٢/١٠/١٠ مخاوفهم بشأن ما يعتبرونه افتقارًا للتخطيط المطلوب بعد إطاحة صدام حسين، مشيرين إلى أن تفكير إدارة بوش لم يتجاوز حدود سلسلة من النماذج النظرية السائدة لم يتحقق إجماع عليها.

مبادئ الحكم

وقد عزز بعض الكتاب والمحللين في الغرب من هذه المخاوف، حيث أكدت المحللة السابقة لدى وكالة الاستخبارات المركزية «C.I.A» جوديت يافي أنه من المهم بالنسبة للبيت الأبيض اتخاذ قرار بشأن مبادئ الحكم والخطط الطارئة في العراق قبل أن تندلع الحرب، بما يعني الإعداد لفتح الطريق أمام العائلات العريقة وزعماء العشائر التي تدين معظمها في الوقت الحالي بالولاء لنظام صدام حسين؛ للمشاركة في رسم صورة مستقبل العراق، وقالت: «إذا لم تتوفر الآن خطة محددة المعالم، فإن الجنرالات هم الذين سيضعون الخطط وسيقودون دباباتهم لتحقيقها، وذلك ليس هو الأسلوب الصحيح لاتخاذ قرارات سيكون لها تأثير طويل المدى»، كما أكد آخرون أنه في حالة تحقيق واشنطن نصرًا عسكريًا، فإنه سيكون عليها ان تتعامل مع عواقب الاستقرار والفوضى، إما لأن العراق سينقسم، أو لأنه ستكون هناك سلسلة من الانقلابات العسكرية، كما أكد «كينيث بولاك» مدير مركز «سابان» لشؤون منطقة الشرق الأوسط التابع لمعهد برولنجر أن النفقات المطلوبة لإعادة بناء العراق يجب أن تصبح جزءًا حيويًا من نفقات الإطاحة بصدام حسين، وقال: «لو لم نكن مستعدين للالتزام التام ببناء العراق، فإننا ببساطة نضحي بجملة من المشاكل مقابل مجموعة أخرى، حيث ستؤدي الفوضى وتفشي حالة الحرب إلى وجود دولة فاشلة».

وأمام هذه المخاوف من مخاطر التداعيات المترتبة على إطاحة صدام حسين، وضعت الولايات المتحدة عدة سيناريوهات لمرحلة ما بعد صدام حسين، كان أبرزها وأكثرها خطورة ما ذكرته صحيفة «نيويورك تايمز» يوم ٢٠٠٢/١٠/١١ وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض آري فلايشر حول قيام البيت الأبيض بدراسة إمكانية تطبيق نموذج تعامل الولايات المتحدة مع اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ على العراق أي: قيام القوات العسكرية الأمريكية بإدارة الشؤون المدنية في عراق ما بعد صدام منعًا لأية فوضى أو عدم استقرار قد يحدث، وينص السيناريو المقترح على «تشكيل حكومة عسكرية بقيادة أمريكية في العراق خلال فترة انتقالية قد تستغرق شهورًا وربما عدة سنوات، ويتوقع أن يرأسها الجنرال تومي فرانكس، قائد القوات الأمريكية في الخليج أو أحد مرؤسيه تمهيدًا لانتخاب حكومة مدنية، على أن تتم محاكمة القادة العراقيين بتهمة ارتكاب جرائم حرب».

وتنص الخطة المقترحة على أن تستمر القوات الأمريكية في العراق مثلما حدث في اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ مع السيطرة على حقول النفط العراقية، في الوقت الذي تبحث فيه واشنطن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تعاون مع المعارضة

وكانت واشنطن قد كثفت من تعاونها مع المعارضة العراقية خلال الشهور القليلة الماضية، وهو ما تجلى في سلسلة المؤتمرات التي عقدتها هذه المعارضة من أجل توحيد مواقفها تجاه النظام والأوضاع في المرحلة اللاحقة له، حيث استضافت مؤتمر القانونيين العراقيين يوم ٢٠٠٢/٧/١٠، كما دعمت مؤتمر الضباط العراقيين المعارضين الذي عقد في لندن منتصف يوليو ٢٠٠٢ وأسفر عن تشكيل مجلس عسكري تكون مهمته الإسراع بإسقاط صدام حسين، واستضافت يوم ٢٠٠٢/٨/١١.٩ اجتماعات ضمت قادة أكبر ست جماعات معارضة في الداخل والخارج، والتي أسفرت عن تشكيل لجنة تنفيذية تكون مهمتها الأساسية الدعوة إلى عقد مؤتمر موسع لرسم رؤية سياسية موحدة للمعارضة العراقية بشأن مستقبل العراق. إلا أن هذا السيناريو يصطدم بمجموعة من العقبات التي مازالت تحد من فاعليته مثل استمرار التباين والاختلاف بين أعضاء هذه الجماعات في النظر إلى مستقبل العراق، وهو الأمر الذي أدى إلى تأجيل موعد الاجتماع الموسع للمعارضة والذي كان مقررًا أواخر هذا الشهر إلى أجل غير مسمى دون الاتفاق على موعد ومكان انعقاده حتى الآن، وتدني شعبية هذه الجماعات داخل الرأي العام العراقي الذي ينظر إليها باعتبارها حليفة لقوى خارجية.

وأيًا كان السيناريو الذي سيتم تطبيقه على العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، فالمؤكد أنه يمثل انتهاكًا لقرارات الشرعية الدولية التي تحمي سيادة الدول الإقليمية وتعطي شعوبها حق اختيار قادتهم، كما أن نجاح أي من سيناريوهات إسقاط النظام يشكل سابقة خطيرة بدأت القوى الصهيونية تتوعد بتكرارها مع نظم أخرى في المنطقة بما يعني تهديدات حقيقية لمنظومة الأمن القومي العربي.

والمثير في الأمر، أنه بينما تضع الولايات المتحدة سيناريوهاتها لشكل ومستقبل المنطقة العربية ونظمها السياسية، تقف الدول العربية موقف المتخاذل والمتفرج على ما يحاك لها أو ضدها، دون أن تحرك ساكنًا، أما جامعة الدول العربية فهي في سبات عميق لم تشهده من قبل وأمينها العام في

مهمة سفر مستديمة ،وإن كانت تطلق بين فترة وأخرى تصريحات ليست ذات فائدة، والدول العربية صامتة وتنتقد هذه المؤامرات باستحياء ،ولا نريد القول

كيسنجر: الخطة الأمريكية احتلال مطول لدولة اسلامية من دولة غربية تدعي حق اعادة بناء وتوجيه الآخرين

بخوف، دون أي تحركات فعلية للتصدي لها رغبة منها في عدم الدخول فى مواجهة مباشرة مع واشنطن.

غير أن الأمر بلغ الذروة من الخطورة بتجاهل واشنطن مصالح دول المنطقة وشعوبها، وأن الأمر بات يتطلب تحركًا عربيًا جماعيا فاعلاً وسريعًا يحفظ لها الحد الأدنى من هيبتها و مصالحها، وفي هذا الإطار يمكن إبداء المقترحات التالية:

. أن تكثف جامعة الدول العربية جهودها وتحركاتها لتأخذ الأمة قرارا جماعيا يرفض التحركات والسياسات الأمريكية المعادية إزاءها، وذلك بتخصيص بند أساسي في القمة العربية المقبلة لبحث هذا التحدي،في حال تعذر عقد قمة عربية طارئة خلال الفترة المقبلة، يسبقها اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لتوجيه رسالة واضحة إلى واشنطن برفض سياساتها، على أن يتزامن ذلك مع تحرك مكثف من الجامعة لشرح خطورة المرحلة الراهنة التي تمر بها المنطقة ومحاولة خلق فكر جديد يحاول تدبر كل السبل الممكنة للمرور بسلام منها.

. تدعو الدول العربية مجتمعة أو بمن يرغب إلى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لمناقشة السياسات الأمريكية تجاه المنطقة وتوضيح عدم مشروعيتها وتناقضها مع مواثيق وقرارات الأمم المتحدة من أجل ايجاد رأي عام عالمي ضاغط على واشنطن للتراجع عن هذه السياسات، شرط أن يكون هذا التحرك موحدًا وجماعيًا حتى يكون فاعلاً.

. العمل على المدى الطويل على إصلاح الأوضاع العربية الداخلية والعلاقات العربية البينية بحيث تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات، لأنه إذا لم يحدث ذلك فالنظام العربي الرسمي أو غير الرسمي لن يكون مؤهلاً لإيقاف الاندفاع الأمريكي أو غيره للتعدي على المصالح العربية، بل إن الأمور قد تعود بالمنطقة إلى عصر الهيمنة الاستعمارية التي شهدتها في القرون الماضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وحلفاؤها عن أسلحة الدمار العراقية وتقوم بتدميرها، وتعد مناقشة الإدارة الأمريكية ما يمكن اعتباره احتلالاً طويل المدى بزعم تجنب الفوضى والتقاتل بين الجماعات المختلفة في العراق مثلما حدث في أفغانستان بعد هزيمة حركة طالبان..توجه خطير على سيادة واستقلال دول المنطقة.

دلالات مهمة

ويأتي الكشف عن هذا السيناريو ليعكس

مجموعة من الدلالات المهمة، منها: فضح زيف الدعاوى والمزاعم الأمريكية بالعمل على إيجاد حكومة ديمقراطية في العراق تحترم حقوق الإنسان، فواشنطن طبقًا لهذه الخطة تسعى إلى استبدال نظام حكم أوتوقراطي عسكري ارتكب الكثير من الجرائم في حق شعبه وجيرانه، بنظام تابع وقد يكون أكثر تسلطية وعسكرية، يعيد إلى الأذهان نظم الحكم الاستعمارية والتوسعية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية بما يتناقض مع مجمل مبادئ القانون الدولي والأطر الحاكمة للعلاقات الدولية، في الوقت الذي تتشدق فيه بالدفاع عن قرارات الشرعية الدولية، ناهيك عما يمثله ذلك من انتهاك للسيادة الوطنية لدولة ذات سيادة وتدمير لقيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، كما تكشف هذه الخطة عن تراجع واشنطن عن وعودها للمعارضة العراقية بحكم العراق، والتقليل من دورها الذي كان متوقعًا أن تلعبه، التي كثيرًا ما تواطأت مع واشنطن ولندن وقدمت لهما العديد من المعلومات الاستخباراتية التي اعتمدتا عليها في توجيه الاتهامات لنظام صدام. ورغم رفض أري فلايشر وصف خطة بلاده لإدارة عراق ما بعد صدام بأنها احتلال عسكري للعراق، فإن هذه الخطة تعرضت لانتقادات من داخل الولايات المتحدة نفسها، حيث وصفتها «نيويورك تايمز» بأنها تكشف عن أن الهدف الأمريكي من غزو العراق واحتلاله ليس التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية بل السيطرة على ثاني أكبر احتياطيات النفط في العالم، في حين اعتبرها وزير الخارجية الأسبق هنري كسينجر «احتلالاً مطولاً لدولة إسلامية في قلب العالم الإسلامي من قبل دولة غربية تدعي حق إعادة بناء وتوجيه هذه الدولة». كما كشفت صحيفة «واشنطن بوست» يوم ٢٠٠٢/١٠/١٠ النقاب عن خطة يقوم بوضعها فريق من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية بميزانية قدرها خمسة ملايين دولار أمريكي، أطلق عليها اسم «مشروع مستقبل العراق» استهدفت استقطاب العشرات من المنفيين العراقيين من أجل وضع تصور لتحقيق العدالة والديمقراطية لعراق ما بعد صدام، وخاصة فيما يتعلق بوضع أساس للسلطة يستوعب المجاميع العرقية والأطراف ذات العلاقة والتي كانت طموحاتها سببًا في

سلسلة الانقلابات والمجازر التي وقعت منذ تأسيس بريطانيا الدولة الملكية في العراق عام ١٩٢١.

وعلى الرغم من أن السيناريو الأخير الذي طرحته واشنطن لمرحلة ما بعدم صدام (الاحتلال العسكري) يقلل كثيرًا من دور المعارضة العراقية في رسم صورة مستقبل العراق، إلا أن العديد من الرسميين والأكاديميين الأمريكيين لم يستبعدوا أن تستند إدارة الحكم في مرحلة ما بعد صدام إلى هذه المعارضة، حيث أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر مطلع أكتوبر ٢٠٠٢ أن حكومته تعمل منذ إبريل ٢٠٠٢ مع أكاديميين عراقيين ومعارضين لمناقشة كيف سيكون الأمر بعد إزاحة صدام من حيث المبادئ الديمقراطية وكيفية الإدارة العمومية ومسائل المياه، كما أكد ريتشارد بيرل، أحد مستشاري وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد تأييده لفكرة تولي المعارضين في الخارج لمقاليد الحكم في العراق بعد صدام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية